

## هل قلم اصلاح ؟

المهندس سليمان هارون  
نقيب المستشفيات في لبنان

«سنونو واحدة لا تصنع الربيع»  
مثل فرنسي

في بداية التسعينات من القرن الماضي، قام فريق من القضاة الايطاليين، وبرزهم انطونيو دي بيترو باطلاق حملة من التحقيقات، ابتدأت في مدينة ميلان وما لبثت ان شملت كل ايطاليا، حول الفساد المستشري في الادارات الحكومية والاحزاب السياسية. امتدت الحملة على مدى سنوات وسقطت رؤوس كبيرة وأدين رؤساء وزراء ووزراء، وانكفأت احزاب كانت تسيطر على الحياة السياسية في البلاد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وهرب مسؤولون كبار الى المنفى وماتوا فيه خوفاً من ان يدخلوا السجن اذا هم عادوا الى وطنهم. لقد عرفت هذه العملية باسم «الايادي النظيفة»، او (Mani Puliti) باللغة الايطالية وكان مفعولها مدوياً حتى قيل ان ايطاليا انتقلت الى الجمهورية الثانية على اثرها.



طبعاً لبنان اليوم يضاهي ايطاليا الامس، ويسبقها ربما، في الفساد الذي نخر كل مفاصل الحياة فيه، حتى غداً وكأنه ارث ثقافي يشكل جزءاً من الشخصية اللبنانية الموروثة عن الممارسات التي سادت في ايام الاحتلال المتتالية من العثمانيين الى السوريين مروراً بالفرنسيين والمليشيات الطائفية المحلية.

اليوم نشهد اندفاعاً عند بعض المسؤولين لاصلاح ما افسده الدهر، ولعل من ابرزها الحملة التأديبية التي يقوم بها الوزير وائل ابو فاعور ضد القطاع الصحي، وما يهمننا نحن منها هو القسم المتعلق بالمستشفيات. فهل هذه الحملة في محلها، والى اين يمكن ان تؤدي؟

اولاً: في المبدأ، ان التركيز على قطاع واحد والاعتقاد انه من الممكن جعله مثالياً او طوبواياً بينما هو مطوّق بالاهتراء هو هدف غير واقعي. فالمستشفيات تتعاطى بحكم عملها مع الكثير من الادارات وهي غالباً ما تصطدم بعراقيل مصطنعة بقصد الابتزاز ولا من ينجدها اذا ما استنجدت. ثانياً: رغم هذه الاجواء السلبية التي تحيط بها، فان المستشفيات اللبنانية تميزت بادائها، وهي تطوّر نفسها باستمرار ليس فقط طبياً وتقنياً ولكن ايضاً في تعاملها مع المرضى. لقد قامت وزارة الصحة باستفتاء المرضى الذين يدخلون الى المستشفيات على نفقتها وتبين ان

نسبة رضاهم عن كيفية التعاطي معهم تخطت ٧٥٪. كذلك ان الشكاوى التي ترد الى وزارة الصحة عن سوء معاملة المستشفيات لهم او الاخطاء الطبية لا تتعدى ٢٪ من المجموع وهي نتيجة مشرفة جداً رغم ان المستشفيات لا تنال حقوقها بالكامل، ومن يطالبها بان يكون اداؤها افضل مما هو عليه الان قبل اصلاح الامور التي تشكو منها فانما هو كمن يضع العجلة أمام الحصان.

ثالثاً: لقد حققت الحملة الاعلامية التي قام بها وزير الصحة ضرراً كبيراً بالقطاع الصحي سوف يصعب اصلاحه في المستقبل القريب، لا سيما انه عملياً اعطى الضوء الاخضر لبعض الاعلاميين في شنّ هجمات مسعورة غير مسبوقه ضد المستشفيات والاطباء مما خلق حالة من الحذر الشديد لديهم في تعاملهم مع المواطنين، وهذا ما انعكس سلباً على طريقة التعامل مع المرضى.

لقد رأى بعض الاعلاميين الخبثاء ان الموضوع يؤمن لهم نسبة مشاهدة عالية واذا بهم رغم جهلهم شبه التام به راحوا يتطرقون الى حالات مرضية يتطلب الحكم فيها الى تحقيقات دقيقة، واذا بهم يستبقون كل التحقيقات ويصدرون احكامهم بشكل يختلط فيه الجابل بالنابل بعيداً عن الحقيقة العلمية، ويضيع المواطن وسط هذه الفوضى، ولا يعود يعرف كيف يفرق بين من هو جيد ومن هو سيء، وماذا يفيد وماذا يضر به.

فتارة يشتهرون بافضل المستشفيات والاطباء، وطوراً يستقبلون او يروجون، ولسنا ندري مقابل ماذا، لمشعوذين يدعون انهم قادرون على شفاء الامراض المستعصية بواسطة عقاقير لا قيمة طبية لها، وكأني بهذه البرامج تدفع المرضى للوقوع في شباك هؤلاء المشعوذين كي يهلكوا على ايديهم، وتبعدهم عن المؤسسات الاستشفائية العلمية واطبائها.

ان هذه الحملة العمياء على المستشفيات لن تؤدي الى اي اصلاح، بل على العكس فهي تقضي على حلمنا بالقيام بعملية اصلاحية جدية سواء في القطاع الصحي او في غيره من القطاعات. فالصورة السيئة التي تم تظهيرها اثرت بشكل كبير على السياحة الاستشفائية، كما اثرت على علاقة المستشفيات بالمؤسسات الدولية، وأخرها تلك التي تعنى بشؤون النازحين السوريين. كما فرملت عملية الاستثمار في القطاع الصحي، في الوقت الذي هو في امس الحاجة الى هذه الاستثمارات كي يتطور.

ان تطوّر القطاع الصحي وتنقيته من الشوائب التي تصيبه يكون في اتخاذ اجراءات اصلاحية حقيقية وعميقة تأخذ في الاعتبار هواجس المواطنين والمستشفيات والاطباء ووزارة الصحة على حد سواء.

الاصلاح يبدأ في جميع الادارات التي تتعاطى الشأن الصحي وبإبعادها عن المحاصصات بحيث تتأمن العدالة بين جميع المواطنين على اختلاف انتماءاتهم الطائفية والسياسية والمناطقية. وهو يبدأ من انشاء محاكم متخصصة وقضاة متمرّسين بالشؤون الطبية لتنظر في الشكاوى بدلاً من «المحاكمات» الهزلية على شاشات التلفزة.

وهو يبدأ في اقامات ورشات عمل تجمع اهل الاختصاص لوضع الخطط الكفيلة بمعالجة الثغرات الموجودة حالياً. وهو يبدأ بوضع خريطة صحية ومراقبة دقيقة مستمرة للمراكز الصحية كافة والتجربيات والعيادات وليس فقط المستشفيات. للاصلاح هو مبتغانا نحن قبل اية جهة اخرى، ولكن له طرق معروفة ومحددة وشروط ندعو الجميع للاعتراف بها ونحن نمدّ يدنا الى كل من يريد فعلاً الاصلاح الشامل والحقيقي.